

مجتبى كاشفة الى ان لطوب الاثني عشر مادة اسفوية لعدم تحسبه في صفة في كبر الحرة منسوبة
و كبره الى كبره اشارته الى اضعف الحار الاول وتبريج الى ما في الثاني فان الاول حار
والثاني في صفة الحقيقة اصل الاعداد عندهم للوفاة في كبره ان كبره اشارته الى ما
في قول الشيخ وصلى بوصفها كبره من كبره اشارته الى ان كبره اشارته الى ما
السهة في صفة او كبره ان يوازي ايضا القرآن العنق على الوصف على كبره في
القران الاول
فما في كبره

العدل واخر بان الموصوف هو اللفظ وقد يطلق القران بالعدل
او الحازن المشبه هو ربط اللفظ ايضا والابن منه حوزة المصنف في
قول خص بهم الكمال قال بعضهم خصت انما سمعتم من جميع المرات
على خلاف المعتاد **قول** اما هو باعتبار ذلك فله قبل شيئا العادة
شيء كونه متعلا لامرته كما يكون ايضا في كبره الفاعل
وهو يربط وانه ان الفعل هو العلة الا ان اعتبار العلة لا يمتنع
وتوجد يربطنا باعتبار العلاقة لا يقتضي تناقض الوصف حتى يكون
متعلا وبقية ان اشياء عدم ترتيب الوصف في كلامه بين شكل
لا خروجه في الترتيب **قول** اسم نطقه والمصنف في اصل كلامه
هو قديم ويرد عليه ان كلام الله ان كان العباد كماله في شخص
الغاية فلا تخرج بلزم ان لا يكون ما قرأناه كلامه بل منسوبة
تفرد المصنف بان ما يفرده كل احوالها هو القران المنزه على النبي
عنه بل ان جبريل وسلم وان كان الصانع العباد يعلم ان كونه

ان يكون اطلاقه في ذلك الشخص في خصوصه مما لا يخرج منه
حقيقة وان جعل من قبل كون الموضوع له خاصا والموضوع عاما
بلزم ان يوضع كماله في وقت ايضا ولا يخلص الا بان يخرج
بين المصنف وذلك اللفظ الخاص **قول** ليس مرتبا لاجزاءه فيتمتع
العرضية بين نطقه ولفظ من نظيره مما لا يفرق الا بتعدد اللفظ
وتبني ما خرج المصنف لم يرد به المصنف الاضطرار بل الصانع الذي
مبدأ الاضافة كما في عبارات فانها في اللفظ الاضافة واللفظ
مبدأها **قول** شاع تمام الحوادث انه يدعيه ان يكون ان عدمها
لغيره كما في العبد بل هو العبد فان رد ما سجد الحق الى اعلان وجوبه
الزوم وان منه الشيخ لا يتوهم بعينه والظهور بطلان ما يفرقه
قول كما لا خلاف ما يفتقر عليه يدعيه ان لزوم الجواز في
تم استوعبه على عدم الالهام والاذن ولزوم الجواز العبادي سلم
ما في منه **قول** اما ما يكون في غير ذلك من الشئ بردها في صفة